الصفات الثبوتية (الإيجابية أو المعنوية) عند الرازي وتوما الأكويني

الباحث/ مدحت جبالي حسن

الملخص:

إن موضوع هذا البحث الذي هو بعنوان الصفات الثبوتية (الإيجابية أو المعنوية) عند الإمام الرازي والقديس توما الأكويني يتناول فيه الباحث تعريف بهذا الصفات عند كلا من الإمام الفخر الرازي والقديس توما الأكويني، كما يتناول فيه أيضا أدلة كلا منهما سواء كانت هذه الأدلة أدلة عقلية أو أدلة نقلية، وكذلك بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الإمام الفخر الرازي والقديس توما الأكويني حول تلك الصفات التي تناولها هذا البحث، ومن هذه الصفات صفة القدرة – قدرة الله عز وجل – وقد ذكر الباحث من خلال هذا البحث الأدلة العقلية والنقلية التي ساقها كلا من الإمام الفخر الرازي والقديس توما الأكويني حول إثبات صفة القدرة لله تعالى، وكذلك تناول هذا البحث آراء بعض الموافقين _ أهل الحديث – وآراء بعض المخالفين – الفلاسفة و المنجمون و أهل التثنية والمجوس – ورد الإمام الخر الرازي بالأدلة العقلية والنقلية على تلك الآراء، وكذلك تناول رأي القديس توما الأكويني حول إثباته لصفة القدرة لله عز وجل، وأنه تعالى له القدرة المطلقة وأنه تعالي يستطيع أن يصنع كل شيء وكل ما يريده سبحانه وتعالى .

الكلمات المفتاحية: الصفات ــ القدرة ــ أدلة ــ عقلية ــ نقلية ــ ثبوتية .

Summary:

The subject of this research, which is entitled affirmative attributes (positive or moral) according to Imam Al-Razi and Saint Thomas Aquinas, in which the researcher deals with a definition of these attributes according to both Imam Al-Fakhr Al-Razi and Saint Thomas Aquinas. Textual evidence, as well as a statement of the aspects of agreement and disagreement between Imam Al-Fakhr Al-Razi and Saint Thomas Aquinas about those qualities that were addressed in this research, and one of these attributes is the attribute of ability - the power of God Almighty. Al-Razi and Saint Thomas Aquinas on proving the power of God Almighty, Also, this research dealt with the opinions of some of those who agree - the people of hadith - and the opinions of some of those who disagreed - the philosophers, astrologers, the people of Deuteronomy and the Magi- Imam Al-Razi responded with rational and textual evidence to these views, as well as the opinion of St .He has absolute power and that He the Exalted ,can do everything and everything He desires.

Keywords: Traits - Ability - Evidence - Mental - Transferability - Evidence.

الصفات الثبوتية (الإيجابية أو المعنوية) عند الرازي وتوما الأكويني

يطلق الرازي على هذه الصفات اسم الصفات الثبوتية[١]، ويطلق عليها الصفات الإيجابية[٢]،وأيضا يسميها بالصفات المعنوية.

ويعرفها بقوله: هي الألفاظ الدالة على معان قائمة بذات الله تعالى كقولنا:عالم قادر حي[٣]

فنجد أن الرازي يتفق مع الأشاعرة في إثبات الصفات المعنوية السبع، وإن ذاد عليهم صفة البقاء، والرازي لا يحصر الصفات بسبع صفات فقط مما لم يدل الدليل على الحصر[٤]

إثبات أنه تعالى قادر حي عالم مريد متكلم سميع بصير

أثبت الرازي أن الله تعالى يتصف بالصفات الثبوتية فقال :" أعلم أنه قد ثبت وجوب انتهاء الممكنات إلى سبب ، فنقول ذلك المُوجِد إما أن يصح منه أن يُوجِد أو لا يصح منه ، فإن لم يصح منه ألا يُوجد ، كان في الأزل موجودا ، وكانت الممكنات دائما موجودة ، فتكون الممكنات قديمة وذلك محال ، فإذن المقتضى للعالم كما صح منه أن يوجد صح منه أن لا يوجد ، وكل ما كان كذلك ، لم تكن موجوديته لذاته ، وإنما يوجد العالم لأمر زائد عن ذاته ، وهو المعني بكونه قادرا ، وإذا كان قادرا وجب أن يكون عالما ، لأن أفعاله محكمة متقنة ، وكل فعل محكم متقن ففاعله عالم ، فإذن صانع العالم عالم ، وكل عالم حي ، فصانع العالم حي ، فثبت أنه تعالى قادر عالم حي [٥] ، ومن هذه الصفات:

أولا : صفة القادر – قدرة الله تعالى –

تعريف القادر: هو الذي يصح منه الفعل والترك حسب الدواعي المختلف[٦]

ويعرف القادر أيضا في كتاب نهاية العقول فيقول : ونعني بالقادر المؤثر الذي لا يمتنع عليه أن يؤثر ، وأن لا يؤثر بحسب اختياره [٧]

وفي كتاب المطالب العالية يذكر الرازي تعريف القادر ، فيقول : حد القادر أجود ما قيل فيه : أنه الذي يصح منه أن يفعل تارة ، وأن لا يفعل أخرى ، بحسب الدواعي المختلفة.

---

(١)الرازي ، معالم أصول الدين ، ص ١١٦

(٢)المطالب العالية ٥١٣

(٣)الرازي ، لوامع البينات ، ص ٢٥

(٤)المطالب العالية ، ٣ ١٣ ٢٢١

(٥)الرازي ، الإشارة في علم الكلام ، من ص ١١٠ إلى ص ١١٢

(٦)٦الرازي ، الأربعين في أصول الدين ، ١١ ١٧٤

(٧)الرازي ، نهاية العقول ، ١١ ٣ ٤٤

وتفسير الدواعي: هو أن الإنسان إذا علم أو ظن أو أعتقد أن له في الفعل الفلاني مصلحة راجحة، فعند حصول أحد هذه الثلاثة، يحصل في قلبه ميل جازم إلى الفعل، وأما أن علم أو ظن أو اعتقد أن له في الفعل الفلاني مفسدة راجحة، فعند حصول هذا العلم أو الاعتقاد أو الظن ، يحصل في قلبه نفرة جازمة عن ذلك الفعل، فإن كانت أعضاؤه سليمة، ترتب على حصول تلك النفرة ، مع سلامة الأعضاء والترك، وهذا هو المراد بالداعي(١)

والأقرب أن يقال:المؤثر في الفعل هو مجموع القدرة مع الداعي، والدليل عليه: أن القدرة وحدها غير صالحة للتأثير عند تقرير أنه عدم الداعي يمتنع الفعل، ومعلوم أن الداعي وحده غير صالح للتأثير، وأما عند اجتماعهما فإنه يحصل الأثر، فالمؤثر هو المجموع(٢)

وقد ذكر الرازي بعض الأقوال التي تشكك في أن القادر هو الذي يصح منه أن يفعل ، وألا يفعل بحسب الدواعي المختلفة، وذكر أن هذا كلام مشكل، فذكر حجتهم وهي أن القادر لا قدرة له على الترك البتة، فالترك يعني البقاء على العدم الأصلي المستمر، فلا يستند إلى الصفة المؤثرة(٣)

ومن الأدلة النقلية على أن الله تعالى قادر : قوله تعالى:" قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم"(٤)،وكذلك قوله تعالى: "والله على كل شيء قدير"(٥)

ومن الآيات التي شرحها الرازي وفسرها في التفسير الكبير قوله تعالى : " ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين " (٦)، فيقول الرازي : لا موجد ولا مؤثر إلا الله سبحانه وتعالى ، فله القدرة على الخلق وعلى الأمر على الإطلاق ، فوجب أن يكون قادرا على إيجاد هذه الأشياء وتكوينها كيف شاء وأراد ، فلو أراد الله عز وجل خلق ألف عالم في أقل من لحظة لقدر عليه ، لأن الماهيات ممكنة ، والله تعالى قادر على كل الممكنات .(٧)

وقوله تعالى : " وهو القاهر فوق عباده " (٨)، فيقول الرازي في تفسيرها : إنها نوع أخر من دلائل إثبات كمال قدرة الله تعالى وكمال حكمته ، فليس المراد من هذه الآية الفوقية

(١)المطالب العالية ٩١٣

(٢)المرجع السابق ، نفس الصفحة

(٣) المطالب العالية ، ص ١١ و ص ١٢

(٤)سورة الأنعام : ٦٥

(٥)سورة آل عمران : ٢٩

(٦)سورة الأعراف : ٥٤

(٧) التفسير الكبير ١٤ \ ٢٨٦

(٨) سورة الأنعام : ٦١

بالمكان والجهة ، بل المراد منها الفوقية بالقهر والقدرة ، والفوقية المقيدة لصفة القهر هي الفوقية بالقدرة لا الفوقية الجهة . [١]

وقد وردت آيات كثيرة تثبت لله القدرة ، وقد ذكر الرازي بعض هذه الآيات في كتابه التفسير الكبير فقال : والأسماء دالة على صفة القدرة كثيرة ، وأولها لفظ القادر :

قال تعالى:" قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم"[٢]

وقال تعالى: " أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه "[٣]

وقوله تعالى: " أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى "[٤]

الثاني : القدير ، قال الله تعالى : " **تبارك الذي بيده الملك هو على كل شيء قدير** "[٥]

وهذا اللفظ يفيد المبالغة بكونه قادرا .

الثالث : المقتدر ، قال الله تعالى :" **وكان الله على كل شيء مقتدرا** "[٦]، وقال تعالى : "في مقعد صدق عند مليك مقتدر "[٧]

الرابع :عبر ذاته بصيغة الجمع في هذه الصفة، فقال تعالى :" **فقدرنا فنعم القادرون** "[٨]

وقد يرد لفظ القوة وهو قريب بالقدرة وذكر في القرآن الكريم آيات كثيرة بصفة ولفظ القوة[٩]ومنها قوله تعالى :" إن الله لقوي عزيز "[١٠]

ونكتفي بذكر هذه الآيات القرآنية التي تثبت لله القدرة والقوة ، وإلا لطال بنا الحديث ، وننتقل إلى ذكر هذه الصفة في الأحاديث الشريفة باختصار

كما وردت أحاديث كثيرة تثبت صفة القدرة لله تعالى، وأنه على كل شيء قدير، ومن هذه الأحاديث: حديث الاستخارة ، وجاء فيه" اللهم إني أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك " [١١]

---

(١) التفسير الكبير ١١٣\١٣

(٢)سورة الأنعام : ٦٥

(٣)سورة القيامة : ٣ ، ٤

(٤)سورة القيامة : ٤٠

(٥)سورة الملك : ١

(٦)سورة الكهف : ٤٥

(٧)سورة القمر : ٥٥

(٨)سورة المرسلات : ٢٣

(٩) التفسير الكبير ١: ، ١٣٠ ط ٣ بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ١٤٢٠

(١٠)سورة الحج : ٤٠

(١١) أخرجه البخاري ، كتاب الدعوات ، باب الدعاء عند الإستخارة ، رقم الحديث : ٦٣٨٢ ، فتح الباري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد العاطي

الأدلة العقلية عند الرازي على أن الله تعالى قادر

فمن الأدلة العقلية التي ذكرها الرازي قال: اتفق أرباب الملل والأديان على أن تأثير الباري في إيجاد العالم بالقوة والاختيار وزعمت الفلاسفة أن تأثيره في وجود العالم بالإيجاب(١)

الدليل على أن الله تعالى قادر لا موجب بالذات

الدليل الأول : أنه لو كان الباري تعالى موجبا بالذات لكان تأثيره في وجود العالم أما أن يكون موقوفا على شرط ، وأما أن لا يكون موقوفا على شرط ، فإن لم يكن موقوفا على شرط ، لزم من قدمه قدم العالم ، أو من حدوث العالم حدوثه ، وكلاهما باطلان . (٢)

ولبيان هذه القضية قام الرازي بشرح الاحتمال بأن يكون تأثير الله تعالى على العالم موجبا بالذات موقوفا على شرط ، فقال : أن هذا الشرط إن كان قديما ، لزم أيضا قدم العالم ، وإن كان حادثا ، كان الكلام فيه كما في الأول ، فيفضي إلى التسلسل ، وهو أن يكون كل حادث مسبوقا بحادث آخر قبله ، وذلك قول بحوادث لا أول لها ، وهذا باطل ، فثبت أن القول بكونه تعالى موجبا بالذات ، يفضي إلى الأقسام الباطلة ، فيكون باطلا ، وإذا أبطلنا هذا ، فثبت أنه تعالى قادرا فاعل مختار . (٣)

وذكر الرازي هذا الدليل بشيء من التوضيح في كتاب معالم أصول الدين ، فقال : الدليل على أنه قادر افتقار العالم إلى مؤثر ، فذلك المؤثر أما أن يقال صدر الأثر عنه مع امتناع أن لا يصدر ، أو صدر مع جواز أن لا يصدر ، والأول باطل ؛ لأن تأثيره في وجود العالم أن لم يتوقف على شرط لزم من قدمه قدم العالم وقد ابطلناه ، وإن لم يتوقف على شرط فذلك الشرط إن كان قديما عاد الإلزام ، فإن كان محدثا كان الكلام في حدوثه كالكلام في الأول ، ولزم التسلسل أما معا وهو محال ، أو لا ، ولما أبطلنا هذا القسم ثبت الثاني ، وهذا هو المعني بالقادر . (٤)

الدليل الثاني : إن الأجسام متساوية في تمام الماهية – في نظر الرازي – فوجب التماثل في قبول جميع الصفات ، ولقد ثبت أن الله تعالى ليس بجسم ولا حال في الجسم ، فإذا كان موجبا بالذات ،، كانت نسبة ذاته إلى جميع الأجسام متساوية ؛ فوجب استواء الأجسام بأسرها في جميع الصفات ، وهذا باطل فالأول باطل(٥)

---

(١) الأربعين في أصول الدين ، ج١ ، ص ١٨٢

(٢)الأربعين في أصول الدين ، ج١ ، ص ١٨٢

(٣)الأربعين في أصول الدين ،ج١ص ١٨٢،انظر نهاية العقول،٤٤٣\١،المسائل الخمسون،ص٤٥و٤٦

(٤) الرازي ، معالم أصول الدين ، ص ١١٦

(٥) المعالم ، ص ١١٧

الدليل الثالث : لو كان تعالى موجبا بالذات ، لكان إما أن يوجب معلولا واحدا أو معلولات كثيرة ، والأول باطل ، وإلا لوجب أن يصدر عن ذلك الواحد واحد آخر ..... وهكذا ، فوجب ألا يوجد موجودان إلا وأحدهما علة للآخر وهذا باطل .

أما القول إنه يوجب معلولات كثيرة فهو باطل أيضا ، لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد عند الفلاسفة[١]

الدليل الرابع : لو كان الله موجبا بالذات ، للزم حصول التغير في ذات الله تعالى ، كلما حصل تغير في العالم ، والتغير محال على الله تعالى ؛ إذن فالله تعالى قادر مختار لا موجب بالذات[٢]

الدليل الخامس : لو كان تأثير الله تعالى في إيجاد العالم بالطبع والإيجاب ؛ للزم من عدم جواز التغير على ذاته وصفاته عدم التغير في العالم ، ولكن التغير في العالم مشاهد، فثبت أن الله تعالى يؤثر في وجود العالم على سبيل الصحة والاختيار ، وليس على سبيل القطع والايجاب[٣]

ويتفق الأكويني مع قول الرازي بأن الله تعالى قادر لا موجب بالذات ، وأنه يفعل على سبيل الاختيار لا على سبيل الوجوب ، واستدل على ذلك بالنقل والعقل ، أما النقل فهو قوله في الكتاب المقدس ، متى ٢٦ : ٥٣ : " أتظن أني لا استطيع أن أسأل أبي فيقيم لي في الحال أكثر من اثنتي عشرة جوقه من الملائكة "

ويذكر الأكويني قول البعض الذين يقولون بأن الله يفعل عن ضرورة طبعه ، بحيث أنه كما لا يمكن أن يصدر عن فعل الأشياء لطبيعة غير ما يصدر ، مثلما لا يمكن أن يصدر عن نطفة الإنسان غير إنسان ، وقولا عن بذر الزيتون غير زيتونة ، كذلك لا يمكن أن يصدر عن الفعل الإلهي أشياء أو ترتيب للأشياء غير ما هو حاضر .

وينكر الأكويني هذا القول ويقول : ولكن الله ليس يفعل عن ضرورة طبعه ؛ بل أن أرادته هي علة الأشياء ، وليست محدودة طبعا واضطرارا[٤]

وبعدما ذكر الرازي الأدلة على أن الله قادر لا موجب بذات ، أكد أن الله تعالى قادر على جميع الممكنات ، وأقام الأدلة على ذلك[٥]

---

(١) المعالم ، ص ١١٧

(٢) المعالم ، ص ١١٧ ، ص ١١٨ ، الخمسون ، ص ٤٦

(٣) المسائل الخمسون ، ص ٤٦

(٤) الخلاصة ١ \ ٣٣٧

(٥) الخمسون ، ص ٥٢ ، والمحصل ، ص ١٧٨

أما الأكويني فإنه بدأ أولا بالسؤال المعتاد وهو **هل في الله قوة ؟**

وأجاب على هذا السؤال بقوله : أن في الله قوة والدليل على ذلك من النقل قول الله تعالى : في مز ٨٨ : ٩ " أنت قوي يارب وحقك من حولك "

وأكد أن قوة الله غير متناهية واستدل على هذا القول بقول ايلاريوس في كتاب الثالوث ٨ " إن الله ذو قوة غير متقدرة ، وحي وقوي " وذو كل قوة غير متقدرة فهو غير متناه ، فإذن القدرة الإلهية غير متناهية [١]

ويوضح الأكويني وجه نظره تلك فيقول : والجواب أن يقال أن القوة قوتان :

منفعلة : وهي ليست في الله تعالى بوجه من الوجوه .

وفاعلة : وهذه بيجب اثباتها لله تعالى على الوجه الأكمل

فواضح أن كل شيء إنما يكون مبدأ فاعلا لشيء باعتبار كونه بالفعل وكاملا ، وإنما ينفعل باعتبار كونه خاليا وناقصا ، والله فعل صرف وكامل على نحو مطلق وكلي ومنزه عن كل نقصان ، فإذا يوافقه غاية الموافقة أن يكون مبدأ فاعلا ، أن لا ينفعل بوجه من الوجوه ، وحقيقة المبدأ الأول الفاعل توافق بالقوة الفاعلة ؛ لأن القوة الفاعلة هي مبدأ التأثير في الغير ، والقوة المنفعلة هي مبدأ التأثر من الغير ، فيلزم من ذلك أن تكون القوة الفاعلة موجودة في الله على الوجه الأكمل[٢]

ومن هذا يثبت أن قوة الله غير متناهية ؛ لأن القوة الفاعلة إنما توجد في الله باعتبار كونه موجودا بالفعل ، ووجوده غير متناه من حيث أنه غير محدود قابل ، فإذا لابد وأن تكون قوة الله الفاعلة غير متناهية ، وإذا كانت الذات الإلهية التي يفعل الله غير متناهية ، يلزم أن تكون قدرته غير متناهية . [٣]

الأدلة على أن الله قادر على كل الممكنات

بعد أن أثبت الرازي صفة القدرة لله تعالى ، انتقل للحديث عن شمول قدرة الله تعالى لجميع المقدورات (الممكنات) فالله سبحانه وتعالى قادر على جميع الممكنات خلافا للفلاسفة والثنوية والمعتزلة ، ويتفق الرازي مع أصحابه الأشاعرة ، فيقول : ومذهب أصحابنا أن الله تعالى قادر على كل المقدورات خلافا لجميع الفرق . [٤]

(١) الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية ، ج١ ، ص ٣٢٨ – ص ٣٣٠

(٢)الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية، ص ٣٢٩

(٣)الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية، ص ٣٣٠

(٤) الخمسون ، ص ٥٢ ، وأيضا المحصل ١٧٨

ويستدل الرازي على شمول قدرة الله تعالى على جميع الممكنات ، بأنه لو كانت علة صحة كون بعض الأشياء مقدورا لله تعالى ، حاصلة في كل الممكنات لصح في كل الممكنات أن تكون مقدورة للباري تعالى ، والأول حق فالثاني حق . (١)

ويثبت الرازي أن الله تعالى قادرا على الممكنات، بأنه قد ثبت كونه تعالى قادرا، والقادر لابد له من مقدور، وعلة صلاحية المقدورية لذلك معللة بالإمكان، فما وراء الإمكان هو إما الوجوب ، أو الامتناع ، وكلاهما يمنعان من المقدورية، أما الإمكان فهو حكم عام في كل الممكنات، فثبت أن علة المقدورية هي الإمكان ، والممكنات متساوية في الإمكان ، فيلزم تساوي جملة الممكنات في صحة المقدورية؛ فصلاحية المقدورية حاصلة في جميع الممكنات، ولو كان الله سبحانه وتعالى قادرا على بعض الممكنات دون البعض لكان مفتقرا إلى ترجيح مرجح، وهو محال، فثبت بذلك كونه تعالى قادرا على كل الممكنات(٢)

وهذا ما قال به الأكويني في كتابه الخلاصة اللاهوتية فقال: أن حقيقة الموجود فهو مندرج تحت الممكنات المطلقة التي بالنظر إليها يقال: الله قادر على كل شيء– على أنه ليس شيء يقابل حقيقة الموجود إلا اللاموجود ، أي الوجوب والامتناع على حد تعبير الرازي(٣)

الأكويني يوافق الرازي على هذا القول، ويثبت أن الله قادر على كل شيء ، ويستدل بالعقل والنقل على ذلك، ومن الأدلة النقلية التي استدل بها الأكويني على قدرة الله على كل شيء

قول الكتاب المقدس في لوقا ١ : ٣٧ :" وليس كلمة مستحيلة لدى الله "

أما الأدلة العقلية على صحة هذا الكلام كما ذكرها الأكويني أن الإجماع منعقد على أن الله قادر على كل شيء ، لكن بيان حقيقة المعنى بقدرته على كل شيء متعسر فيما يظهر ؛ لأنه قد يمكن التشكيك فيما يدخل تحت شمول قولنا أن الله يقدر على جميع الأشياء ، إلا أنه لما كانت القوة تقال بالنظر في الممكنات ، فمن الحسن القول أن الله يقدر على جميع الممكنات(٤)، وبهذا الاعتبار يقال أن الله قادر على كل شيء .

(١) الرازي ، نهاية العقول ، ج١ ص ٤٦٧

(٢) راجع:الخمسين ص ٥٢ ،والمعالم ص ٣٥ ، ونهاية العقول ١١ \ ٤٧٦ ، والتفسير الكبير ١٤ \ ٢٧٨

(٣) الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية ، ج١ ، ص ٣٣٣

(٤) الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية ، ١١ \ ٣٣٢ ، ص ٣٣٣

أي أن المستحيلات غير داخلة في قدرة الله تعالى، على حد تعبير الأكويني، ويكاد يكون الرازي متفق مع الأكويني في هذه النقطة، حيث قصر القدرة على الممكنات دون المستحيلات، ويفرق الأكويني بين نوعين من الإمكان، حيث يقول: والممكن يقال على ضربين كما قال الفيلسوف[١]

الأول : بالنظر إلى قوة ما ، كما يقال: لما هو مقدور الإنسان ممكن له .

والثاني : على الإطلاق باعتبار نسبة الحدود .

وليس يجوز أن يقال أن الله يوصف بالقدرة على كل شيء؛ لأنه يقدر على جميع الممكنات لعموم القدرة الإلهية أكثر من ذلك، فلو قيل إنما يوصف بذلك؛ لأنه يقدر على جميع الممكنات لقدرته، وقع الدور في بيان قدره على كل شيء، ولكن يمكن القول أن الله قادر على كل شيء؛لأنه يقدر على جميع ما يقدر عليه، فإذا إنما يوصف الله بالقدرة على كل شيء؛لأنه يقدر على جميع الممكنات بالإطلاق وهو الضرب الثاني من قول الممكن[٢]

ويتفق الأكويني أيضا مع قول الرازي بأن المعدوم لا شيء، فهو يثبت أن قدرة الله تعالى تشمل ما هو ممكن أما ما هو ممتنع فلا تشمله قدرة الله تعالى فيقول: فإذا إنما ينافي حقيقة الممكن المطلق المقدور لله ما يتضمن في نفس الوجود واللاوجود معا؛ لأن هذا غير مقدور لله؛لا لنقصان القدرة الإلهية؛بل لامتناع أن يكون له حقيقة المفعول والممكن[٣]

فكل ما ليس يتضمن تناقضا فهو يندرج تحت تلك الممكنات التي بالنظر إليها يقال لله قادر على كل شيء ، وأما ما يتضمن تناقضا فلا يندرج تحت قدرة الله على كل شيء ؛ لامتناع أن تكون له حقيقة الممكن ، فلأن يقال أنه لا يمكن فعله أولى من أن يقال أن الله لا يقدر أن يفعله[٤]

(١)ويقصد أرسطو في كتابه الإلهيات الكتاب الخامس المبحث السابع عشر –

(٢)الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية ، ١١ ٣٣٢ ، ص ٣٣٣

(٣)الأكويني ، الخلاصة اللاهوتية ، ١١ ٣٣٢ ، ص ٣٣٣

(٤) الأكويني ، الخلاصة الاهوتية ١ ١ ٣٣٤

اختلاف الآراء في مقدورية الله تعالى

أولا : رأي أهل السنة والجماعة

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن قدرته تعالى تعم جميع الممكنات، واستدلوا على ذلك بأن المقتضي للقدرة هو الذات ، والمصحح للمقدورية هو الإمكان ، ونسبة الذات إلى جميع الممكنات المعدومة على السواء ، فإذا ثبتت قدرته على بعضها تثبت على كلها[١]

ثانيا : المخالفون لاقتدار الله على كل الممكنات من غير المسلمين

عرض الرازي آراء كثيرة لمن يخالف القول بقدرة الله على جميع الممكنات من النصارى والمجوس وغيرهم[٢] ، ومن هذه الآراء :-

١- **الفلاسفة** : قالوا: إنه تعالى واحد لا يصدر عنه إلا واحد ، وهو العقل الأول ثم ينتهي الأمر إلى العقل العاشر أو ما يسمونه : بعقل فلك القمر الذي يدبر ما تحت السماوات ، وعالم الكون والفساد .

٢ - **المنجمون** : وهؤلاء قالوا : مدبر هذا العالم الأفلاك والكواكب ، لما نشاهد من أن تغير الأحوال مرتبطة بتغيرات أحوال الأفلاك والكواكب .

٣- **الثنوية والمجوس** : وهؤلاء قالوا : أنه تعالى لا يقدر على الشر وإلا لكان شريرا

المخالفون لاقتدار الله على كل الممكنات من المسلمين (المعتزلة)

قد اختلف رجال المعتزلة حول شمول القدرة وتعلقها بجميع الممكنات ، ويمكن حصر هذا الخلاف فيما يلي :

- هل يقدر الله تعالى على فعل القبيح من ظلم وغيره ، أم لا ؟
- هل يقدر الله على جنس ما أقدر عليه عباده ، أم لا ؟
- ما علم الله تعالى أنه لا يكون ، هل هو مقدور له ؟

ونستعرض سويا هذه الأسئلة وإجابة الرازي عليها وهي :

أولا : في أن القبيح هل يصح أن يكون مقدورا لله تعالى ؟

ذهب النظام إلى أن القبائح لا تصح أن تكون مقدور الله تعالى، وأهل السنة يوافقونه على هذا الإطلاق، وإن كان الخلاف باقيا بينهما من حيث المعنى، فإن النظام يريد به أن الله تعالى غير قادر على خلق الجهل والكذب والألم الذي لا يكون مسبوقا بجناية، ولا يكون ملحوقا بعوض، وأما أهل السنة فإنهم اتفقوا على أن الله تعالى قادرا على هذه الأشياء

(١) الرازي ، الإشارة في علم الكلام الهامش ، ص ١٤٣

(٢)ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب الرازي، نهاية العقول في دراية الأصول الجزء الأول والثاني

وموجدا لها، ولكن إيجاده تعالى لها غير قبيح أصلا، كما أن الحسن والقبح لا يثبت عندهم إلا بالسمع [١]

وذهب أكثر المعتزلة على أن الله تعالى قادر على القبائح ، وأن صدورها منه تعالى غير محال ، وأما أبو الهذيل وأبو الحسين فهما ذهبا إلى أن دور القبيح منه تعالى ممكن بالنظر إلى كونه قادرا ، ومحال بالنظر إلى الداعي ؛ لأن الفعل إنما يصدر عن الفاعل بالداعي ، والداعي إلى فعل القبيح محال في حقه تعالى ، فيستحيل صور القبيح منه نظرا إلى هذه الجهة .

ورد الرازي على هذا الكلام بقوله : والمعتمد في إبطال مذهب النظام أن هذه الأشياء ممكنة ، وكل ممكن فإنه يكون مقدورا لله تعالى[٢]

ومن شبه النظام أن فعل القبيح من الله تعالى محال، والمحال غير مقدور، ففعل القبيح غير مقدور، فكان رد الرازي، إن فعل القبيح منه محال؛ لأن القبيح لا يصدر منه إلا عند وجود المحال، وما لا يوجد إلا عند وجود المحال فهو محال، والدليل على ذلك أن القبيح لا يفعله إلا المحتاج إليه أو الجاهل بقبحه أو استغنائه عنه،وهذان على الله تعالى محال[٣]

فثبت أن فعل القبيح منه تعالى محال ، وما كان محالا فهو غير مقدور عليه، لأن المقدور هو الذي لو شاء الفاعل لفعله، وذلك فرع على صحة حدوث الشيء، والمحال لا يصح حدوثه في نفسه ، فكيف يصح حدوثه من الفاعل ؟

وكان رد الرازي على هذا الكلام هو أن لا نسلم أنه يقبح من الله تعالى شيء ، بل كل ما يفعله فهو صواب وحسن ، وهذا بناء على نفي الحسن والقبح العقليين . [٤]

وعلى التسليم بأن القبيح لا يفعله إلا المحتاج إليه، أو الجاهل بقبحه، أو باستغنائه عنه ، فهذا يدل على استحالة صدور القبح من الله تعالى نظرا إلى الداعي أو نظرا إلى القدرة .

أما من حيث الداعي ، فلو قدرنا صحة تحقق الداعي في حقه ، فهل يصح نظرا إلى كونه قادرا صدور ذلك الفعل منه ، وذلك لا يثبت امتناعه لما ذكرتموه .

فالحاصل فعل القبيح من الله تعالى وإن كان مستحيلا نظرا إلى الداعي ، إلا أنه لا يلزم أن يكون مستحيلا نظرا إلى القادرية ،وهذا هو جواب أبي الحسن البصري . [٥]

---

(١) الرازي ، نهاية العقول في دراية الأصول ، تحقيق : د ١ سعيد عبد اللطيف فودة ، دار الزخائر – بيروت – لبنان ، ج٢ ، ص ٧

(٢)الرازي ، نهاية العقول في دراية الأصول، ص ٨

(٣)الرازي ، نهاية العقول في دراية الأصول،، ص ٩ –ص ١٠

(٤)الرازي ، نهاية العقول في دراية الأصول،، ص ١٠

(٥)الرازي ، نهاية العقول في دراية الأصول،، ج٢ ، ص ١١

ويكاد ينفق الأكويني مع هذا الرأي ، فنجده في الخلاصة اللاهوتية يقول : فالخطأ نقص عن كمال الفعل ، فإذن أمكان الخطأ هو إمكان النقص في الفعل ، وهذا منافٍ للقدرة على كل شيء ،ولهذا لا يقدر الله أن يخطأ لكونه قادرا على كل شيء .

ويعرض الأكويني قول أرسطو بأن الله قادر على فعل القبيح ، ويبين أنها مقدمة شرطية مقدمها ممتنع ، مثل قولنا : أن الله يقدر على فعل القبيح أن أراد ، إذ لا مانع من صدق الشرطية التي مقدمها وتاليها ممتنعان ، وقد تحتمل أن يقال : أن الله يقدر على فعل ما يظهر الآن أنه قبيح ، ولو فعله لكان حسنا [١]

ثانيا : في أن ما علم الله أنه لا يكون هل هو مقدور له ؟

ذكر الرازي رأي عباد من المعتزلة وهو أنه غير مقدور لله تعالى ، واحتج بأن قول : وجود ما علم الله أنه لا يكون محال ، والمحال لا يكون مقدورا .

ورد الرازي بقوله : إنما قولنا : إن وجود ما علم الله أنه لا يكون محال ؛ لأن ذلك الشيء لو وقع لم يكن معلوم علم الله تعالى على ما تعلق به علم الله تعالى فيلزم منه محالان :

أحدهما : انقلاب علم الله جهلا، وثانيهما : تغير الشيء على ما كان عليه في الماضي وكلاهما محالان ، وما أدى إلى المحال محال ، فإذن وجود ما علم الله تعالى أنه لا يكون محالا ، والمحال لا يكون مقدورا[٢]

أما الأشاعرة ومنهم الرازي فذهبوا إلى أن ما علم الله أنه لا يقع من الحوادث؛ فإيقاعه مقدور له، مثال ذلك إقامة الساعة فهي مقدورة لله تعالى في وقتنا، وإن علم أنها لا تقع ناجزة [٣]، أما الأكويني فإنه أورد هذه المسألة ولكن بصياغة أخرى ، وهي :

هل يستطيع الله أن يصنع غير ما يصنع

فأقام الأدلة النقلية والعقلية على أن الله يستطيع أن يصنع غير ما يصنع ، ومن هذه الأدلة، الأدلة النقلية ، ورد في الكتاب المقدس قوله : في متى ٢٦ : ٥٣

"أتظن أني لا استطيع أن أسأل أبي فيقيم لي في الحال أكثر من اثنتي عشرة جوقة من الملائكة" ، مع أنه لم يسأل ، ولا الآب أقام له ذلك لمحاربة اليهود ، فإذن الله يقدر أن يصنع ما ليس يصنعه [٤]

(١) الخلاصة اللاهوتية ١ ١ ٣٣٤

(٢) نهاية العقول ٢ ١ ٢

(٣) انظر : الأرشاد ص ٢٢٩ ، الرازي ١ ١ ٥٦٤ وما بعدها ، والآمدي غاية المرام ص ٨٦ – ٨٧

(٤) الخلاصة ، ١/ ٣٣٧

وقد ذكرنا في استدللنا على أن الله ليس يفعل وجوبا بل يفعل اختيارا ، بعض ما استدل به الأكويني على أن الله يصنع ، ويقدر أن يصنع ما لا يصنعه ، ومن هذا الكلام ، ولكن الله ليس يفعل عن ضرورة طبعه ؛ بل أن أرادته هي علة جميع الأشياء ، فيكون القول على الإطلاق بأن الله يقدر أن يصنع غير ما صنعه [١]

بناء على هذا يقال: أن الله يقدر بالقدرة المطلقة أن يصنع غير ما تقرر في سابق علمه وسابق ترتيبه أنه سيصنعه ، ولكنه ليس يمكن أن يصنع ما لم يتقرر في سابق علمه وترتيبه أنه سيصنعه ، ولا أجد فرقا بين الجملتين السابقتين إلا أنه اثبت أنه يقدر وبعدها بجملة نفي قدرته أنه يقدر ، وأظن أن هذا تخبط في كلام الأكويني مما لا يقبله القارئ .

فالأكويني يثبت وجة نظره بقوله: إجابة على من ينفون قدرة الله على صنع ما لم يصنعه

أولا: فإن ما يتعلق به سابق العلم وسابق الترتيب إنما هو الفعل لا القدرة، التي هي طبيعية؛ لأن الله إنما يصنع شيئا يريد، لكنه ليس إنما يقدر لكونه يريد،بل لأنه طبيعي له.

ثانيا: بأن الله لا يجب عليه شيء إلا لنفسه ، فإذا متى قيل أن يصنع إلا ما يجب ، فليس معناه إلا أنه لا يقدر أن يصنع إلا ما هو ملائم وعدل [٢] .

ثالثا : هل يقدر الله على نفس مقدور العبد ؟

ذهب البلخي (ت ٣٢٢ ه) إلى أن الله تعالى قادر أن يحرك الجوهر إلى الحيز الذي يقدر العبد على تحريكه إليه ، ولكن الحركة التي يفعلها العبد لا تكون مماثلة للتي يفعلها الله ، واحتج عليه بأن مقدور العبد إما سفه أو تواضع أو عبث ، وكل ذلك محال على الله تعالى ، فإذن الله تعالى غير قادر على مقدور العبد .

وخالف هذا الكلام كلا من أبو على وأبو هاشم وأتباعهما ، وأجابوا على حجته بأن قالوا: كون الفعل عبثا أو سفها أو تواضعا اعتبارات عارضة له ؛ بسبب قصد العبد وداعيته ، والاختلاف في العوارض المفارقة لا يوجب الاختلاف في الماهية [٣]

رابعا : في أن الله تعالى قادر على عين مقدور العبد

اتفقت المعتزلة على امتناع ذلك إلا أبا الحسين فإنه اعترف به ، حيث ذكر الرازي حجته بأنه احتج على جواز مقدور بين قادرين بشيئين : **أولهما** : أنه ممكن والممكن مقدور له.

(١)الخلاصة، ص ٣٣٩

(٢)الخلاصة، ص ٣٣٩

(٣) نهاية العقول ٢ / ١٩

وثانيهما : فعلى افتراض التصاق جزء واحد بكفي إنسانين ؛ فجذبه أحدهما في حال ما دفعه الآخر ، فإما أن يحصل في ذلك الجزء حركتان أو حركة واحدة ، والأول باطل ؛ أما أولا : فلاستحالة اجتماع المثلين ، وأما ثانيا : فلأنه ليس استناد إحدى الحركتين إلى أحد القادرين بأولى من العكس ، وهنا يكون الفعل حاصلا عن كلا الفاعلين ، فيكون كل واحد منهما مقدور لقادرين ، وهو المطلوب ، وإما إن كان الحاصل من ذلك الجزء حركة واحدة ، فليس استنادها إلى أحد القادرين أولى من استنتادها إلى الآخر ، فإما أن لا يستند إلى واحد منهما ؛ فيكون الفعل حاصلا لا عن الفاعل ، وهو محال ، أو يستند إلى كل واحد منهما ، وهو المطلوب[١]

ويرد الرازي على ذلك بأنه يجوز عند المعتزلة أن يكون فعل لفاعلين ، أما عند الأشاعرة فإنه يستحيل وجود مخلوق واحد بين خالقين[٢]

أما المعتزلة فإنهم اتفقوا على منع أن يكون الله تعالى قادر على نفس مقدور العبد ، واحتجوا على منعه بأمور تسعة ، نذكر منها :

أولها : لو قدر قادران على مقدور واحد لصح من فعل أحدهما له أن لا يفعله الآخر ؛ لأن من حق القادر أن يصح منه أن يفعل وأن لا يفعل إذا لم يكن ملجأ إلى الفعل ، وليس فعل أحدهما يلجئ الآخر لصح أن يفعل ضده في محله ، وفي ذلك حصول الفعل من جهة أحدهما ووجوده ضده من جهة الآخر في المحل المحل ، وإنه محال . [٣]

ثانيها : لو أن يقدر قادران على مقدور واحد بعينه لكان إذا أراده أحدهما وكرهه الآخر، فإما أن يوجد الفعل ، فحينئذ قد وجد مقدور القادر مع أنه كان كارها له ، وذلك محال ، أو لا يوجد ، فحينئذ لا يوجد مقدور القادر مع أنه كان مريدا له ، ولم يكن منه مانع ، وهو محال ، أو يوجد ، وهو أظهر امتناعا . [٤]

ثالثها : لو قدر قادران على مقدور واحد بعينه لوجب إذا أرادا جميعا إيجاده أن يكون كل واحد منهما فاعلا ، ولو كان كذلك لم ينفصل حالة – وقد أراد أحدهما إيجاده – من حالة وقد أرادا جميعا إيجاده ؛ إذ ليس يختص أحدهما بتأثير ليس للآخر .

رابعها : أن حاجة مقدورنا إلينا كتعلق المعلول بالعلة ، فكما استحال تعليل المعلول الواحد بعلتين معا ، فكذلك يستحيل كون الشيء الواحد مقدورا لقادرين . [٥]

(١)نهاية العقول، ص ٢٦

(٢) نهاية العقول ، ٢ / ٢٦

(٣)نهاية العقول، ص ١٩ – ص ٢٠

(٤)نهاية العقول، ص ٢٠

(٥) نهاية العقول ٢ / ٢١

ونكتفي بهذا القدر من ذكر حجج المعتزلة بأن الله غير قادر على مقدور العبد ، ونذكر جواب الرازي على بعض الحجج وهي :

أولاً : أن صحة الفعل عن الشخص كما يتوقف على كونه قادرا فهو أيضا موقوفه على كون المحل قابلا ، فأحد القادرين إذا فعل ذلك المقدور في ذلك المحل امتنع على القادر الثاني أن يفعل فيه ضده لوجود المانع .

الجواب عما ذكروه ثانيا : أن أحد القادرين إذا قصد إلى إيجاده دون الثاني فإنه يوجد ، أما القول : ليس بأن يوجد ، لأن أحدهما أراد وجوده بأولى من أن لا يوجد ؛ لأن القادر الثاني كرهه ، فهذا قول ركيك ، فإن جانب الوجود يكفي فيه حصول مؤثر واحد ، وأما جانب العدم فلا يكفي فيه أن لا يحصل مؤثر معين ، بل أن لا يحصل شيء من المؤثرين أصلا ، كما أنه إذا قامت حياة بالمحل فإنها تكفي في تصحيح العلم والقدرة ، ولا يجب انتفاء الصحة لعدم حصول الحياة الثانية والثالثة ،وهكذا القول في جميع الأسباب إذا وجد منها فرد واحد ؛ فإن المسبب يحصل ، فكذلك هاهنا كل واحد من القادرين لما كان مستقلا بالتأثير ، فإذا قصد أحدهما إلى الإيجاد فقد وُجد ما يستقل بالتأثير ، فلا جرم يوجد المقدور سواء أراده القادر الثاني أو لم يرده [1]

ولا يقال : إن حكم المقدور أن لا يوجد إذا كان القادر كارها له ، والقول بكون الشيء الواحد مقدورا لقادرين يُبطل ذلك ، لأن من حُكم المقدور أن لا يوجد إذا كرهه كل من كان قادرا عليه ، أو كرهه بعض من كان قادرا عليه ، والأول مسلم ، ولا يضرنا ، والثاني ممنوع ، وهو محل النزاع[2]

ونكتفي بهذا القدر من ذكر رد الرازي على المعتزلة ، ونتطرق إلى نقطة أخرى عند الأكويني وهي : **هل يقدر الله أن يصنع أفضل مما صنعه ؟**

يستدل الأكويني على قدرة الله أن يصنع أحسن مما صنعه بالعقل والنقل ،أما النقل فمنه : قول الكتاب المقدس: في أفس ٣ : ٢٠ " أن الله يقدر أن يصنع كل شيء بحيث يفوق جدا ما تسأله أو تتصوره "

أما الدليل العقلي : فإن الأكويني يفرق بين نوعين من حسن الشيء وهما :

أحدهما : ما هو من تمام ماهية الشيء، كما أن الناطقية والكلام من تمام ماهية الإنسان ، وباعتبار هذا الضرب من الحسن ، لا يقدر الله أن يصنع شيئا أحسن مما هو عليه .

(١) نهاية العقول ، ٢ / ٢٢

(٢)الرازي ، نهاية العقول في دراية الأصول،، ص ٢٣

والثاني : ما هو خارج عن ماهية الشيء ، ككون الإنسان فاضلا أو حكيما ، وباعتبار هذا الضرب من الحسن يقدر الله أن يصنع الأشياء المصنوعة منه أحسن مما هو .

وإذا تكلمنا بوجه الإطلاق، فإن الله لا يصنع شيئا إلا وهو قادر أن يصنع شيئا آخر لأحسن منه[١]

وأجاب الأكويني على الاعتراضات التي دائما يذكرها في مقدمة كل سؤال بأن القول : أن الله لا يقدر أن يصنع شيئا أحسن مما يصنعه، أن أريد فيه اسناد الحسن إلى الشيء فهو صادق ؛ لأن كل شيء يقدر الله أن يصنع شيئا آخر أحسن منه، وإما الشيء بعينه ، فقد يقدر أن يصنع أحسن مما هو عليه، وقد لا يقد على حسب الاعتبارين المذكورين من قبل ، وإن أريد اسناده إلى الصنع؛ فإن باعتبار من جهة الصانع، فالله لا يقدر أن يصنع بأحسن مما يصنع ؛ لأنه لا يقدر أن يصنع بأعظم حكمة وخيرية، وأما باعتبار من جهة المصنوع فهو يقدر أن يصنع ؛سن؛ لأنه يقدر أن تؤتي الأشياء المصنوعة منهحالا من تالوجود أحسن من جهة العوارض، وأن تعذر عليه ذلك من جهة الذاتيات[٢]

(١) الخلاصة اللاهوتية ١ / ٣٤٠

(٢)الخلاصة اللاهوتية، ص ٣٤١

نتائج البحث:

ــ تنوع أسلوب الإمام الرازي في إثباته للصفات الثبوتية لله عز وجل بين كلا من الأدلة العقلية والنقلية .

ــ أثبت الإمام الرازي لله عز وجل صفة القدرة لله تعالى وأثبت القدرة المطلقة لله تعالي واستدل بذلك بالأدلة العقلية والنقلية .

ــ اثبت القديس توما الأكويني الصفات الثبوتية لله تعالى وأثبت من تلك الصفات صفة القدرة للرب جل وعلا

ــ اتفق كلا من الإمام الرازي والقديس توما الأكويني في إثباتهم للصفات لله تعالى وإن إختلفوا في سياق الأدلة ولكنهم اتفقوا في النتيجة .

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم .
- صحيح الإمام البخاري. اعتنى به:أبو صهيب الكرمي. بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩ه.ـ
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ ه.
- المحصول المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
- الرازي ، نهاية العقول في دراية الأصول ، تحقيق : د ١ سعيد عبد اللطيف فودة ، دار الزخائر – بيروت – لبنان.
- غاية المرام في علم الكلام، للآمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة .
- معالم أصول الدين، للرازي، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد، الناشر : دار الكتاب العربي ــ لبنان .
- المطالب العالية من العلم الإلهي، للرازي، تحقيق : د/ أحمد حجازي السقا، الناشر : دار الكتاب العربي ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- لوامع البيانات شرح أسماء الله والصفات، للرازي، الناشر : المطبعة الشرفية، مصر ١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م .
- الإشارة في علم الكلام، للرازي، تحقيق : هاني محمد حامد محمد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع،٢٠٠٩م .
- الأربعين في أصول الدين، للرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – مصر، الطبعة : الأولى،١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- الخلاصة اللاهوتية، للقديس توما الأكويني، ترجمة الخوري بولس عواد، الناشر : مكتبة الكتب المسيحية .